في اجتماع عقدته اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام برئاسة فخامة رئيس الجمهورية

التأكيد على دور أعضاء وكوادر وأنصار المؤتمر في التفاعل الإيجابي مع الانتخابات النيابية القادمة

تجديد الدعوة لمد جسور الحوار مع الجميع في الساحة الوطنية على أساس الالتزام بالثوابت الوطنية وإثراء واقع الممارسة الديمقراطية

صنعاء/ سبأ:

عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام أمس اجتماعا لها برئاسة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام ، وقفت خلاله أمام العديد من التطورات على الساحة الوطنية بالإضافة إلى مناقشة العديد من القضايا والموضوعات التنظيمية المدرجة على جدول أعمالها .

ووقفت اللجنة العامة أيضا أمام التحضيرات الخاصة بالاجتماع الاستثنائي للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام والمقرر عقده غداً الأربعاء المقبل في العاصمة صنعاء وبما من شأنه الخروج منها بالقرارات التي تخدم توجهات البناء الوطني وتعزز من دور المؤتمر الشعبي العام في خدمة القضايا الوطنية وتهيئة المناخات المناسبة لإنجاح الانتخابات النيابية القادمة وإجرائها في موعدها المحدد ، كما وقفت اللجنة العامة أمام التحضيرات الخاصة بانعقاد الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام والمقرر انعقادها خلال الفترة القادمة .

وأكدت اللجنة العامة أهمية الدور الذي ينبغي أن يضطلع به الإخوة أعضاء المؤتمر الشعبي العام وكوادره وأنصاره في التفاعل الإيجابي مع الانتخابات النيابية القادمة باعتبارها استحقاقاً ديمقراطي ودستوري مهماً ينبغي أن تتضافر كل الجهود لإنجاحه من أجل المزيد من تعزيز الديمقراطية وباعتبار أن الانتخابات هي جوهر العملية الديمقراطية .

كما أكدت اللجنة العامة الحرص على مد جسور الحوار مع الجميع في الساحة الوطنية على أساس الالتزام بالثوابت الوطنية وإثراء واقع الممارسة الديمقراطية التعددية واحترام الدستور والقوانين النافذة وتحقيق المصالح الوطنية العليا .

ووقفت اللجنة العامة امام جهود الاغاثة والإيواء للمتضررين من كارثة السيول في محافظتي حضرموت والمهرة بالمنطقة الشرقية ومحافظة الحديدة ، حيث أشادت بتلك الجهود التي بذلت للتخفيف من آثار الكارثة وفي مقدمتها ما قام به فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ، رئيس المؤتمر الشعبي العام من مبادرة كريمة ومسؤولة وإشراف ميداني مباشر على جهود الإنقاذ والإغاثة والإيواء للمتضررين منذ اللحظات الاولى لوقوع الكارثة وكذا ما يقوم به فخامته من متابعة للمرحلة الثانية والمتمثلة في اصلاح واعادة إعمار ما دمرته السيول في المناطق المتضررة ، مؤكدة ان ذلك يجسد حقيقة تلك السجايا القيادية والإنسانية التي عرف بها فخامة الاخ الرئيس وحرصه على تقديم القدوة في المسؤولية الوطنية.

كما أشادت اللجنة العامة بالجهود المتميزة التي بذلتها قواتنا المسلحة والامن في عمليات الإنقاذ وإيصال المساعدات إلى المتضررين من تلك الكارثة حيث برهنت هذه المؤسسة الوطنية الكبرى أنها مؤسسة الشعب وأداته الفاعلة في كل الملمات والظروف ، منوهة بالوقفة العظيمة والمشرفة لأبناء شعبنا اليمني العظيم الذين هبوا من مختلف أنحاء الوطن بقوافل المدد الشعبي للوقوف الى جانب اخوانهم المتضررين من كارثة السيول ليجسدوا بذلك عمق التلاحم والتكافل والوحدة الوطنية بين ابناء الوطن من اقصاه الى اقصاه .

وأشادت اللجنة العامة بمواقف الاشقاء والأصدقاء الذين وقفوا الى جانب شعبنا في مواجهة آثار هذه الكارثة المفجعة وأسهموا بوقفتهم تلك في التخفيف مما نتج عنها من آثار على ا لصعيد الإنساني او التنموي .واشارت إلى أن تلك المواقف للأشقاء والأصدقاء قد عكست ما يربط بلادنا بتلك الدول من علاقات إخاء وصداقة وتعاون ولما فيه خير ومصلحة شعبنا اليمني وشعوب تلك الدول الشقيقة والصديقة.

الإشادة بالجهود المبذولة للتخفيف من آثار كارثة السيول وفي المقدمة المبادرة الكريمة والمسؤولة لرئيس المؤتمر

خلال اجتماع لمجلس الشورى ناقش فيه تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

التنويه بحرص الدولة على تفعيل وتطوير جهاز الرقابة والمحاسبة وإصلاح النظام المالي

التأكيد على أن المخالفات المالية من أسبابها غياب الكفاءة الإدارية وعدم التعامل بحزم معها من قبل السلطات الرقابية والقضائية

صنعاء/سبأ:

بدأ مجلس الشورى امس عقد أولى جلسات اجتماعه الرابع من دورة انعقاده السنوية الثانية للعام الجاري 2008م ، وذلك للوقوف أمام التقرير الدوري للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن أعماله الرقابية للفصل الثاني من العام المالي المنصرم 2007م.

وفي جلسة يوم امس التي عقدها مجلس الشورى برئاسة الاخ عبدالعزيز عبد الغني ، رئيس المجلس ، قدمت اللجنة المالية بالمجلس تقريرها متضمنا دراسة تحليلية وتقييميه لنتائج مراجعة التقرير الدوري للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، حيث أوردت التقرير جملة من الأسباب التي تقف وراء المخالفات المسجلة من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، ومنها غياب الكفاءة الإدارية وعدم تعامل السلطات الرقابية والقضائية بحزم مع التجاوزات والمخالفات.

ونوه التقرير بحرص الدولة على تفعيل وتطوير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، وتطوير وإصلاح النظام المالي بما يكفل قيام المختصين في الإدارات المالية والمراجعة الداخلية من إصدار التقارير الدورية بشفافية لكشف التجاوزات المالية عبر الرقابة المصاحبة.

واشار التقرير إلى ما يمثله إنشاء اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد من أهمية بالغة في الحد من التجاوزات والمخالفات ومحاربة مختلف الممارسات التي تنال من المال العام.

واكدت اللجنة في تقريرها أهمية الرقابة السابقة والمصاحبة واللاحقة للإيفاء بالالتزامات والمتطلبات الرقابية المهنية التي تستلزم توفر الحسابات الختامية والتأكد من سلامة التصرفات المالية والإدارية التي نفذتها الجهات ، وممارسة جانب من تقييم أداء الوحدات المشمولة برقابة الجهاز ومستوى تنفيذها للخطط والبرامج المعتمدة وبحث الشكاوى المرافقة لتنفيذ المشاريع الإنمائية وخطط التنمية.

وأشار التقرير إلى أهم الملاحظات التي سجلها تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فيما يخص مدى الالتزام بقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ووجود وفر في النفقات الرأسمالية والاستثمارية وافتقار العديد من الجهات إلى آلية سليمة لمتابعة وتحصيل المديونيات المستحقة لها لدى الغير.

وخلص تقرير اللجنة المالية إلى عدد من التوصيات التي أوصى من خلالها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بتقديم تقرير إلى مجلس الشورى عما ورد إليه من تقارير بما أنجزته السلطة القضائية والنيابة العامة من فصل في القضايا المعروضة عليها.

وأوصى التقرير كذلك بضرورة الاستمرار في إصلاح وتحديث النظام المالي بأكمله وعدم السماح بمخالفة نصوص القوانين واللوائح والنظم المالية والإدارية تحت أي مبرر، وكذا منح الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة صلاحيات أكبر في الرقابة والمحاسبة تشمل الإحالة إلى النيابات العامة ومحاكم الأموال العامة وتفعيل نظم العقاب سواء بإصدار اللوائح العقابية أم تحديث ما تواجد منها وإيجاد دور أكبر لمجالس التأديب.

كما أوصى التقرير بتشكيل لجنة من الجهاز ووزارة المالية والجهات ذات العلاقة تعمل خلال مدة لا تزيد عن تسعة أشهر لتحصيل المديونية المستحقة لدى الغير.

وتحدث أمام المجلس من الجانب الحكومي نائب وزير النفط والمعادن أحمد عبد الله دارس، والمدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية عمر الأرحبي ، ونائب مدير عام شركة الغاز الدكتور نجيب العوج ، ونائب مدير عام شركة تكرير النفط عبد الوهاب الجنيد، ووكيل هيئة استكشاف وإنتاج النفط ثابت علي عباس، ورئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي حافظ معياد ، حيث قدموا ايضاحات حول ما ورد في تقرير الجهاز المركزي بشأن المخالفات المسجلة على الجهات التي يمثلونها، موضحين أهم الخطوات والإجراءات التي تم اتخاذها على هذا الصعيد .. وسيواصل المجلس مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

وكان مجلس الشورى قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره ، وحضر هذه الجلسة الإخوة محمد درهم زيد والدكتور منصور البطاني ، وكيلا الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومحمد أحمد مهيوب ، وكيل وزارة المالية المساعد وعدد من مديري العموم والمسئولين في الجهات ذات العلاقة.

الدعوة إلى تشكيل لجنة من جهاز الرقابة والمالية والجهات ذات العلاقة لمتابعة تحصيل المديونيات على الغير خلال تسعة أشهر

في افتتاح فعاليات الندوة العلمية حول الدراسات العليا بجامعة عدن

شائف: جهود جامعة عدن تحظى باحترام النخب في المجتمع

حبتور: الندوة وقفة مسئولة أمام تجربة الدراسات العليا وإثرائها

عدن/ذكرى جوهر:

تصوير/علي الدرب:

تتواصل اليوم الثلاثاء بديوان جامعة عدن فعاليات الندوة العلمية التي تنظمها الجامعة حول «الدراسات العليا في جامعة عدن» خلال الفترة من 12-10 نوفمبر الحالي تحت شعار «روية للمستقبل..من أجل تهيئة المتطلبات الضرورية لتجويد الخدمات التعليمية والبحثية في الدراسات العليا بجامعة عدن» وذلك بمناقشة 28 ورقة علمية مقدمة بمشاركة حوالي خمسين أكاديمي وباحث بأوراق بحثية ومداخلات نقاشية.

وكانت الندوة قد بدأت أعمالها يوم أمس الأثنين بقاعة/ محمد علي لقمان بجامعة عدن بحضور جمع كبير من الأساتذة والباحثين والمسئولين بالجامعة والمحافظة عدن.

وفي جلسة الافتتاح أمس ألقى الأخ/ عبدالكريم شائف الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة عدن نائب المحافظ كلمة في أعمال الندوة تطرق فيها إلى أهمية هذه الندوة وغيرها من الندوات والمؤتمرات العلمية التي عقدتها جامعة عدن، مشيراً إلى أن هذه الجهود تحظى باحترام النخب السياسية والثقافية الاقتصادية في المجتمع، وكل أبناء الوطن عامة، داعياً الباحثين والأكاديميين بإيجاد السبل المناسبة لنجاح البحث العلمي في مواجهة التحديات والصعوبات التي تواجهها بلادنا في مواكبة التطور الهائل الذي يجرى في كل اتجاه، مشيداً بحجم الدعم الكبير من القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والدعم الحكومي المقدم إلى جامعة عدن.

وأشار في كلمته إلى أن التحضيرات والاستعدادات التي تشهدها بلادنا لاستقبال الانتخابات النيابية وحث على التفاعل والإسهام لإنجاح هذه العملية الاستحقاقية الهامة التي تشكل امتدادا للبنيان السياسي للتجربة الديمقراطية اليمنية.

كما ألقى الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن رحب في مستهلها بالحاضرين من الأساتذة والمهتمين بشؤون الدراسات العليا، مشيراً إلى الأهمية العلمية للندوة والدلالات التي تكتسبها على صعيد التطورات العلمية الأكاديمية في الجامعة وأنظمتها ولوائحها وبنيتها من مختبرات ومبان وغيرها لتواكب طموحات وتحديات العمل الأكاديمي المستقبلي للتناغم مع طموحات التنمية في بلادنا.

وأكد الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور أهمية التفاعل والمناقشة العلمية للأوراق المقدمة من أساتذة وباحثين، واصفاً الندوة بأنها أحدى المحطات التي يقف فيها الأساتذة وقفة مسئولة أمام تجربة الدراسات العليا، دبلوم عال، ماجستير، دكتوراه، بالنقد والتقييم، موضحاً أن جامعة عدن هي من أقدم الجامعات اليمنية تجربة في هذا المجال، واستطاعت أن تخرج العديد من الكفاءات المشهود لهم بالعلم والتجربة والرصانة وبان هذا عنوان فخرها والتزامها وديمومة عطائها.

وثمن في ختام كلمته الدعم الكبير واللامحدود الذي يصل إلى مليارات الريالات المقدمة من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية – حفظه الله- والذي كان ومازال يقدم لجامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى دعماً كبيراً في كافة المجالات الأكاديمية.

كما عبر عن تقديره للدعم المتواصل الذي قدمته ومازالت تقدمه حكومة دولة رئيس الوزراء الدكتور/ علي محمد مجور لجامعة عدن من أجل تطوير العمل الأكاديمي بمختلف المجالات في الجامعة، مجدداً شكره وتقديره لهذا الدعم.

كما القي الدكتور/ أحمد علي الهمداني نائب رئيس جامعة عدن لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي رئيس اللجنة العلمية للندوة، كلمة رحب بالحضور والمشاركين في الندوة، موضحاً أن هذه الندوة هي ثمرة جهود كبيرة بدأت منذ العام 2007م، وتأتي بعد سلسلة من ورش العمل التمهيدية لتقويم الدراسات العليا في الكليات وبمشاركة الأقسام العلمية والباحثين بأوراق علمية شخصت واقع الدراسات العليا من جميع الجوانب وحددت رؤية واضحة للمستقبل.

ووصف الندوة بأنها وقفة أخرى من الوقفات التقويمية التحليلية لمسيرة الجامعة الخاصة بالنمو والتطور في برامج الدراسات العليا بالجامعة التي انطلقت في العام 1992م ببرنامجين للدبلوم العالي في تخصصي التربية والفلسفة في كلية التربية عدن لتصبح اليوم أكثر من 30 برنامجاً للماجستير تحوى حوالي 54 تخصصاً وثمانية برامج للدكتوراه تحوى 15 تخصصاً إلى جانب ثلاثة برامج للدبلوم العالي.

وأعاد الدكتور/ الهمداني إلى الأذهان أن أهداف الندوة لا تقتصر على تقويم البرامج العاملة في الدراسات العليا للدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه فحسب، بل يتم خلالها تحديد رؤية واضحة للمستقبل..، رؤية تجديدية تتضمن الارتقاء ببرامج الدراسات العليا وضمان حدوثها في مختلف الجوانب المكونة لها، مشيراً أن جامعة عدن تسعى في ضوء الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي إلى وضع الخطوات التطويرية وإعداد الآليات الملائمة لإدخال العمل الأكاديمي وضمان الجودة مستقبلاً في المناهج.

وناقش المشاركون في الندوة في جلستها الثانية خمسة محاور، شمل المحور الأول تقويم وتحليل برامج الدراسات العليا بجامعة عدن والبحث عن إمكانات تطورها.. فيما تناول المحور الثاني تقويم مواصفات لوائح وأنظمة الدراسات العليا بجامعة عدن أكاديمياً ومالياً وإدارياً ومدى ملائمتها لتحقيق أهداف الدراسات العليا..وخصص المحور الثالث لمعايير الجهود والتميز في بحوث الدراسات العليا ومخرجاتها من منظور المشرف العلمي والطالب والمعلومات والخدمات المعرفية.. بينما خصص المحور الرابع للبنية التحتية ومدى ملائمتها للتطوير المستقبلي للدراسات العليا من حيث القاعات والمختبرات والمكتبات والأجهزة وأي متطلبات ذات صلة.. كما شمل المحور الخامس آلية التكامل بين الجامعات البحثية في برامج الدراسات العليا من حيث إمكانياتها وسبل تنفيذها.

هذا وتكتسب الندوة أهمية كبيرة من حيث حجم أوراقها العلمية وعمقها التحليلي والتقييمي فضلا عن المكانة المرموقة للباحثين المشهود لهم بالأبحاث وتصدرهم لمواقع رفيعة في المؤسسات العلمية والبحثية والرسمية والتنموية.

وقد تناول البحث المقدم من الدكتور/ علي خميس رويشيد الذي يحمل عنوان «نحو أفاق جديدة لتطور الدراسات العليا بكلية ناصر للعلوم الزراعية بجامعة عدن تناول واقع الهيئة التدريسية والتدريسية المساعدة وماحصل فيها من تطور من حيث الألقاب الأكاديمية ونوعية الطلاب المتخرجين وتخصصاتهم ووضعية المزرعة البحثية والمختبرات والمكتبة والمعلومات وقاعدة الدراسة ووسائل الإيضاح التعليمية والفنيين. وأوصى في بحثه بإنشاء عدد من المختبرات الحديثة مثل مختبر زراعة الأنسجة ومختبر لدراسة آثار المبيدات ومختبر للإرشاد الزراعي وتطوير حظائر الأغنام والأبقار والدواجن ومنحل.

فيما تعرض بحث الدكتور/ أبو بكر عبدالرشيد في بحثه حول واقع الدراسات العليا في كلية التربية جامعة عدن لماضي وحاضر أفاق تطور الدراسات العليا والبحث العلمي في الكلية، مستعرضا واقع الدراسات العليا في الأقسام العلمية في الكلية وتطوير مستوى الدراسة الأكاديمية في هذا المجال.

وأقترح عقد ورش عمل على مستوى الأقسام المتناظرة في كليات التربية بالجامعة والاهتمام باللغة الانجليزية وفتح تخصصات جديدة والاهتمام بالمختبرات والمكتبة والتوأمة بين أقسام الكلية والأقسام المناظرة لها في الجامعات العربية.

بينما تناول الدكتور/عبدالوهاب شمسان في سياق بحثه عن الدراسات العليا في كلية الحقوق «تقييم تجربة عشرة أعوام على أنشاء وافتتاح الدراسات العليا في كلية الحقوق وأهدافها وإجراءات القبول والمقومات المتوفرة في الكلية».

وأوصى في استنتاجاته استحداث منصب نائب عميد لشئون الدراسات العليا في الكليات والتكامل بين برامج الدراسات العليا وحاجات التنمية، فضلا عن الأخذ بمبدأ التخصص والتكامل بين الجامعات اليمنية.

فيما تناولت الأوراق الأخرى تقويم برامج الدراسات العليا في قسم اللغة العربية في كلية التربية عدن من قبل الدكتور/سالم علي سعيد وكذلك تحليل الوضع الحالي ومتطلبات التطور للدراسات العليا للأساتذة/علي عبدالمجيد وعبدالسلام هزاع وسقاف الكاف وكذلك ورقة علمية أخرى بعنوان «التطور الكمي والنوعي للدراسات العليا « للدكتور/عبدالواسع أحمد فضلا عن بحث أخر بعنوان تصور أفاق ومستقبل الدراسات العليا في كلية العلوم الإدارية ومقتضيات التغيير للدكتور/فؤاد راشد والدكتور/عبدالاله صالح مثنى، ثم موضوع الدراسات العليا في كلية الآداب وكيفية ضبطها لمتطلبات المجتمع مقدمة من الدكتور/ مسعود عمشوش، ناهيك عن ورقة علمية أخرى تتعلق بتقويم وتحليل برامج الدراسات العليا في جامعة عدن والبحث العلمي عن إمكانيات تطورها مقدم من الدكتورة/ أنسام مقبل سعد، وكان البحث الأخير في جلسة اليوم قد تركز حول الواقع الراهن وأفاق تطور الدراسات العليا - كلية الطب والعلوم الصحة جامعة عدن مقدمة من الدكتور/ أنيسة عبود والدكتور/علي أحمد يافعي.

وقد شملت الخلاصات والتوصيات التي خرجت بها الجلسة الأولى للندوة أمس الأثنين التأكيد على إنشاء صندوق خاص بالجامعة لدعم مراكز البحث وتخصيص ميزانيات محددة للبحث العلمي ودعم المكتبات والكليات ومضاعفة الإنفاق على مشاريع البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية وتحويل جزء من الميزانية للتأهيل والتدريب الخارجي إلى ميزانية الجامعة وإنشاء مركز تقويم الأداء والتطور الأكاديمية في الكليات فضلا عن ربط التنمية الأكاديمية بجميع مجالات عمل عضو هيئة التدريس (البحث العلمي والأداء التدريسي..خدمة الجامعة والمجتمع).

وكان قد حضر الجلسة الافتتاحية نواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات وعدد من مديري عموم مكاتب الوزارات بالمحافظة وعدد من المهتمين والباحثين في مجال الدراسات العليا والمجالات الأكاديمية.

ومن المقرر أن تواصل الندوة فعالياتها وستعقد جلستها الختامية يوم غدٍ الأربعاء لتصدر عنها توصيات هامة لتقويم وتطوير الدراسات العليا في جامعة عدن.